Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.153 – p.174
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

تقييم أثر الانفتاح التجاري على تنافسية المرأة السعودية في سوق العمل في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ (دراسة مقارنة مع دول الخليج العربي)[١]

أ. د أحمد عارف عساف
كلية ادارة الاعمال- جامعة تبوك- المملكة العربية السعودية
a.assaf@ut.edu.sa

الملخص:

على مدى العقود الثلاثة الماضية ، قامت العديد من البلدان النامية بإصلاحات اقتصادية شملت سياسات تحرير التجارة ، وكان هناك اهتمام متزايد بالتأثير الجندري لهذه الإصلاحات. ومن المرجح أن تكون للسياسات التجارية ، مثلها مثل أي سياسة اقتصادية أخرى ، آثار متباينة جندريا بسبب إمكانية وصول المرأة والرجل إلى الموارد المختلفة والتحكم فيها ، وبسبب أدوارها المختلفة في كل من اقتصاد السوق والأسرة. وتهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في الأدبيات الموجودة من خلال دراسة العلاقة بين الانفتاح المتزايد على التجارة الدولية (الناتجة عن تحرير التجارة) والتغير في فرص العمل للمرأة في السوق السعودي في ظل رؤية المملكة (٢٠٣٠) مع مقارنة بباقي دول الخليج العربي ، وهي دول مفتوحة إلى حد كبير تجاريا. ومعرفة ما هي تأثيرات الانفتاح التجاري المتزايد على مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي؟ ولدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية استخدم الباحث البرنامج الاحصائي (Eviews).

وقد أظهرت نتائج التحليل أن تأثير الانفتاح التجاري للمملكة العربية السعودية على معدل البطالة عند الاناث كان طردي خلال الفترة من ١٩٩١ الى ٢٠١٧ ، وتجدر الاشارة الى أن هذا التأثير عشوائي وهو ناتج عن عوامل أخرى غير مرتبطة بمؤشر الانفتاح في المملكة العربية السعودية. وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في القطاع الزراعي والصناعي فقد وجد أن التأثير الخاص بالمملكة العربية السعودية عكسي، مما يعني أن المرأة في المملكة العربية السعودية أقل مشاركة في القطاع الزراعي والصناعي، كما أن هذا التأثير عشوائي وغير مرتبط بمؤشر الانفتاح في المملكة العربية السعودية. أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في القطاع الخدمي كان التأثير الخاص بالمملكة العربية السعودية ايجابياً ، الامر الذي يعني أن المرأة في المملكة العربية السعودية أكثر مشاركة في القطاع الخدمي مقارنة بباقي دول مجلس التعاون، وقد جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الأول في هذا المجال، ويذكر هنا أن هذا التأثير ثابت ومرتبط بمؤشر الانفتاح التجاري للمملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، المرأة، سوق العمل، المملكة العربية السعودية، دول الخليج العربي

المقدمة:

على مدى العقود الثلاثة الماضية ، قامت العديد من البلدان النامية بإصلاحات اقتصادية شملت سياسات تحرير التجارة ، وكان هناك اهتمام متزايد بالتأثير الجندري لهذه الإصلاحات. ومن المرجح أن تكون للسياسات التجارية ، مثلها مثل أي سياسة اقتصادية أخرى ، آثار متباينة جندريا بسبب إمكانية وصول المرأة والرجل إلى الموارد المختلفة والتحكم فيها ، وبسبب أدوارها المختلفة في كل من اقتصاد السوق والأسرة (Fontana، 2003). . في البحث عن الآثار الجندرية للسياسات التجارية ، كان هناك تركيز كبير نسبيا على نتائج سوق العمل. وقد اجتذب تأثير الإصلاحات التجارية والعولمة على الأجور النسبية وفرص العمل النسبيين اهتماما خاصا (Hortton et al. 1991). والتركيز على سوق العمل أمر ملائم ، لأنه يوفر بشكل عام القناة التي تؤثر فيها سياسات الإصلاح على مستوى المعيشة في البلد. تقترح نظرية التجارة التي تطرق إليها كل من (Hecksher-Ohlin / Stolper-Samuelson) أن زيادة الانفتاح على التجارة الدولية في البلدان النامية قد توفر فرص عمل جديدة في الصناعات التي تعتمد على التصدير ، وخاصة بالنسبة لعمالة المرأة ذات المهارات المتدنية. علاوة على ذلك ، يجادل (Black and Brainerd ,2004) أنه مع تزايد المنافسة في السوق المحلية بسبب نظام تجاري أكثر انفتاحًا ، لم تعد الشركات قادرة على تحمل التمييز ضد المرأة عن طريق دفع علاوة للعمال الذكور لمجرد أنهم رجال. ومع ذلك ، فإن تحرير التجارة قد يؤدي أيضاً إلى تدهور وضع المرأة النسبي في سوق العمل لأنه في العديد من البلدان النامية تتركز المرأة في عدد قليل من قطاعات الأنشطة الاقتصادية ، ولديها قدر محدود من التنقل الجغرافي ، ولها مسؤوليات في سوق العمل والأسرة على حد سواء. ومدى توافرها للعمل ومن ثم قدرتها على قبول عدد من

[١] يود الباحث أن يشكر عمادة البحث العلمي (DSR) في جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية على الدعم المالي لهذا العمل في اطار منحة (S-0118-1439).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرص العمل الصعبة والمرتفعة الأجور. بالإضافة إلى ذلك ، كان هناك قلق من أن النساء قد يخسرن نتيجة تقدم الصناعات الموجهة للتصدير إلى قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى وتصبح أكثر كثافة على مدار الوقت. تشير هذه التنبؤات المرتبطة بالنظرية المختلطة إلى أن تأثير تحرير التجارة على المرأة في سوق العمل يعتمد على طبيعة عملية التحرير والتركيبة الهيكلية للاقتصاد المعني ، وبالتالي لا تزال إلى حد كبير مسألة تجريبية (AlAzzawi, 2014).

مشكلة البحث:

في هذا السياق ، تكمن مشكلة البحث في دراسة العلاقة بين بين الانفتاح المتزايد على التجارة الدولية (الناتجة عن تحرير التجارة) والتغير في فرص العمل للمرأة في السوق السعودي .

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في الأدبيات الموجودة من خلال دراسة العلاقة بين الانفتاح المتزايد على التجارة الدولية (الناتجة عن تحرير التجارة) والتغير في فرص العمل للمرأة في السوق السعودي في ظل رؤية المملكة (٢٠٣٠) مع مقارنة بباقي دول الخليج العربي ، وهي دول مفتوحة إلى حد كبير تجاريا. وحسب علم الباحث لم يتم بحث هذه المسألة سابقا. وعلى وجه التحديد ، تهدف الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل يزيد الانفتاح التجاري المتزايد من فرص توظيف المرأة ؟
- ما هي تأثيرات الانفتاح التجاري المتزايد على مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي؟

منهجية البحث:

تعددت طرق تحليل أثر الانفتاح التجاري على مشاركة المرأة في مختلف الأنشطة الاقتصادية . كاستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) و (EVIEWS). واستخدم الباحث برنامج التحليل الاحصائي (EVIEWS) من خلال بصياغة أربعة نماذج بحيث تتلائم مع أهداف البحث وفرضياته وذلك لتقدير أثر مؤشر الانفتاح التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي على كل من معدل البطالة عند الاناث ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي. حيث تضمنت عينة الدراسة (٦) من دول مجلس التعاون الخليجي هي الامارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، عمان، قطر والمملكة العربية السعودية، و (٢٧) فترة زمنية للسنوات من ١٩٩١ الى ٢٠١٧.

متغيرات البحث:

المتغير المستقل يعبر عنه في هذه الدراسة بمؤشر الانفتاح التجاري، والمتغيرات التابعة يعبر عنها بمؤشرات معدل البطالة عند الاناث ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي.

مراجعة للأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الانفتاح التجاري والعمالة (الدراسات السابقة):

استخدمت الدراسات المختلفة بشكل نظري لإظهار العلاقة بين الانفتاح التجاري والعمالة بشكل عام وفرص العمل للنساء بشكل خاص. تقوم الأسس الرئيسية لإطار نظرية التجارة التقليدية على تمييز مدخلات العمل المختلفة استناداً إلى اختلافات المهارة. تتنبأ نظرية(Heckscher-Ohlin) أنه بما أن البلدان النامية لديها مجموعة كبيرة من العمالة ذات المهارات المنخفضة ، فإن الانفتاح على التجارة سوف يتضمن تصدير سلع وخدمات أكثر كثافة نسبياً من العمالة كثيفة العمل واستيراد السلع والخدمات التي هي أكثر نسبياً بشكل مكثف في العمالة ذات المهارات العالية. وتستند هذه العملية إلى حقيقة أن تحرير التجارة سوف يرفع السعر النسبي للسلع والخدمات ذات العمالة الكثيفة وذات المهارات المنخفضة والتي بدورها تزيد من الطلب على العمالة ذات المهارات المنخفضة. وتأخذ نظرية (Stolper-Samuelson) مزيدًا من التحليل لإثبات أنه في مثل هذا السيناريو ، سيرى العمال ذوو المهارات المنخفضة زيادة أكبر نسبيًا في أجورهم. ومن المتوقع بالتالي أن تؤدي الإصلاحات التجارية إلى انخفاض في فجوة الأجور بين العمال ذوي المهارات العالية وانخفاض المهارات في البلدان النامية. ويلخص الجدول (١) هذه الدراسات ونتائجها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (١) ملخص للأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الانفتاح التجاري والعمالة

المؤلف/ السنة/ هدف الدراسة	عينة الدراسة	فترة اجراء الدراسة	أبرز النتائج
Banerjee and Veeramani (2015) تحليل دور تحرير التجارة والعوامل المتعلقة بالتكنولوجيا في تحديد كثافة العمالة النسائية في الصناعات التحويلية المختارة في الهند	الهند	١٩٩٨-٢٠٠٨	أثر سلبي لمعدلات الرسوم الجمركية على الواردات من كثافة التوظيف النسائية.
Wamboye, E., & Seguino, S. (2012) تحديد ما إذا كان هناك تأثير للهيكل الاقتصادي والتجاري على وصول المرأة إلى العمل في منطقة جنوب الصحراء الكبرى	أفريقيا	١٩٩١-٢٠١٠	تحرير التجارة بين أدى إلى خلق المزيد من الوظائف ، مع الاتجاه تبعا لهيكل الاقتصاد
David Kucerra , Leanne Roncolato (2011) تقدير أثار التوسع التجاري على العمالة والدخول في الهند وجنوب أفريقيا	الهند وجنوب أفريقيا	بدءاً من التسعينات	تحدد نتائج العمالة الرابح والخاسر وتظهر التحيزات الجنسية والمهارات.
Tejani and Millberg (2010) تأثير العولمة على العمالة التصنيعية في البلدان المتوسطة الدخل	٦٠ دولة عالية النمو والبلاد النامية ذات الدخل المتوسط	١٩٨٥-٢٠٠٧	ازداد التوظيف التكويني للمرأة في قطاع التصنيع في البلدان النامية لكنه انخفض في البلدان ذات الدخل المرتفع نتيجة لزيادة الصادرات
Oostendorp(2009) تحليل أثر العولمة على الفجوة المهنية في الأجور بين الجنسين	عدة دول	١٩٨٣-١٩٩٩	زيادة الانفتاح على التدفقات وصافي التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير ضيق بشكل كبير على الفجوة المهنية في الأجور بين الجنسين في البلدان الغنية ، ولكنها لا تجد دليلاً يذكر على تأثير هذا التضييق بالنسبة للبلدان الأفقر.
Cockburn et al. (2009) دراسة آثار سياسات تحرير التجارة على عدم المساواة بين الجنسين في السنغال	السنغال	٢٠٠٤	ليس لإصلاح التجارة تأثير يذكر على الفروق بين الجنسين داخل فئات المهارات ، لكن آثاراً كبيرة ظهرت على الفروق في الأجور عبر المهارات.
Lulit and Claude (2008) آثار تحرير التجارة على عمالة النساء جنوب أفريقيا وإثيوبيا	جنوب أفريقيا وإثيوبيا	٢٠٠١	تأثير سلبي لتحرير التجارة على عدم المساواة في الأجور بين الجنسين
Nicita A (2008) دراسة الآثار التي أحدثها نمو الصادرات في قطاع المنسوجات والملابس على الرفاه الاجتماعي والفجوة في الأجور بين الجنسين في مدغشقر	مدغشقر	-	وجد أن النساء يستفيدن بدرجة أقل بكثير من الرجال. على الرغم من أن آثار الرفاه الإجمالية كبيرة ، فإن الفوائد يتم جنيها بشكل كبير من قبل الأسر غير الفقيرة.
Arndt et al. (2006) تأثير إصلاح السياسات التجارية على العمالة الذكورية والإناث في موزامبيق	موزامبيق	٢٠٠١	لم يؤثر الإصلاح التجاري تأثيراً يذكر على الفروق بين الجنسين في فئات المهارات ، لكن آثاراً كبيرة ظهرت على الفروق في الأجور عبر المهارات
Lee E (2005) تأثير تحرير التجارة على النمو والعمالة في البلدان النامية.	الأدب المتعلق بالبلدان النامية	قبل عام ٢٠٠٥	تشير التجارب المتناقضة للبلدان النامية إلى مجرد الانفتاح على التجارة الدولية لا يمكن إلا ضمان مكاسب العمل كما تلعب القدرة التنافسية للصناعات ذات المهارات المتدنية وكثيفة العمالة دوراً هاماً في ذلك.
Black and Brainerd (2004) دراسة الآثار المترتبة على زيادة الانفتاح التجاري على التغير في الفجوة في الأجور في الولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٧٧-١٩٩٤	أدت زيادة المنافسة من خلال الواردات إلى تحسين الأجور النسبية للنساء في الصناعات التي كانت عالية التركيز في السابق ، ولكنها أدت إلى زيادة فجوة الأجور في الصناعات التي كانت تنافسية بالفعل
Haouas et al. (2003) التحقيق في تأثيرات العمالة والأجور على المدين القصير والطويل للإصلاحات التجارية (اعتماد استراتيجية لترويج الصادرات في عام ١٩٧٠) في تونس	الصناعات التحويلية في تونس	١٩٧١ - ١٩٩٦	تسبب تحرير التجارة في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي (في كل من القطاعات القابلة للتصدير والاستيراد) وكذلك ارتفاع الأجور الحقيقية

المصدر: اعداد الباحث، Ahmad, 2018

أولا: الاطار النظري للدراسة

١. الاتجاهات العالمية في الفجوات بين الجنسين في المشاركة في قوة العمل

على الصعيد العالمي ، يواصل معدل مشاركة القوى العاملة للرجال والنساء الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة وما فوق انخفاضها على المدى الطويل ؛ وبلغت ما نسبته ٦١,٨ % عام ٢٠١٨ ، بانخفاض قدره ١,٤ نقطة مئوية على مدى العقد الماضي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كان الانخفاض في معدل مشاركة المرأة أبطأ من معدل الرجال ، مما أدى إلى تضييق الفجوة بين الجنسين بشكل طفيف. وتعكس هذه الاتجاهات أنماطاً مختلفة عبر دورة الحياة ناتجة عن تغيرات في المشاركة التعليمية بين الشباب. ومع ذلك نجد أن العنوان الرئيسي هو أنه ، في المتوسط حول العالم ، تظل النساء أقل مشاركة في سوق العمل مقارنة بالرجال. بنسبة ٤٨,٥ % في عام ٢٠١٨ ، ويبلغ معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة العالمية ٢٦,٥ نقطة مئوية دون معدل الرجال (الجدول ١).

في ظل هذا الاتجاه العالمي ، هناك اختلافات كبيرة في وصول المرأة إلى سوق العمل عبر البلدان في مراحل مختلفة من التطوير. الفجوة في معدلات المشاركة بين الرجال و المرأة تضيق في البلدان النامية والمتقدمة ، لكنها لا تزال تتوسع في البلدان الناشئة ، وصلت إلى ٣٠,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠١٨ ، بزيادة ٠,٥ نقطة مئوية منذ عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام ٢٠٢١ حيث ستنخفض معدلات مشاركة المرأة بسرعة أكبر من وتيرة مشاركة الرجال (ILO, 2017a).

وفي الوقت نفسه ، تظهر البلدان النامية أصغر فجوة بين الجنسين في معدلات المشاركة (١١,٨ نقطة مئوية في ٢٠١٨) ، والتي من المتوقع أن تظل مستقرة خلال الفترة ٢٠١٨-٢١. وتتمتع النساء في هذه المجموعة من البلدان بأعلى معدلات المشاركة (٦٩,٣ في المائة) ، وهو ما يعكس في كثير من الأحيان الضرورة الاقتصادية للبحث عن عمل ، مدفوعا بالفقر السائد وعدم القدرة على الحصول على الحماية الاجتماعية ، على النحو المبين أدناه في (الجدول ٢).

ليس فقط أن النساء أقل حظا من الرجال في المشاركة في القوى العاملة ، بل ايضا فرصتهن في احتمال العثور على عمل أقل. فبدءا من عام ٢٠١٨ ، كان معدل البطالة العالمي للنساء بنسبة ٦ % ، أعلى بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية من معدل الرجال. ويعزى ذلك إلى نسبة معدلات البطالة بين الإناث والإناث البالغة ١,٢ في عام ٢٠١٨. بحلول عام ٢٠٢١ ، من المتوقع أن تظل هذه النسبة مستقرة في البلدان المتقدمة وأن تزيد في البلدان النامية والناشئة على حد سواء ، مما يعكس التدهور في الموقف النسبي للمرأة من حيث البطالة العالمية والتي لوحظت على مدى العقد الماضي.

تظهر البلدان النامية أعلى نسبة لمعدلات البطالة بين الإناث والذكور عبر مجموعات الدخل ، عند ١,٣ في عام ٢٠١٨. ويعكس هذا إلى حد كبير حقيقة أن معدلات البطالة بين الرجال في هذه البلدان منخفضة بالمعايير الدولية ، في حين أن المعدلات بين النساء لا تتعدى قليلاً فوق المعدل العالمي. ومع ذلك ، فإن معدل البطالة المنخفض نسبياً هذا أبعد ما يكون عن كونه مؤشراً على سوق عمل صحي ، سواء للرجال أو النساء. ولا يعتبر معدل البطالة اختبارًا قويًا لأداء سوق العمل في البلدان النامية (وإلى حد ما ، الدول المتقدمة). ويعكس هذا تعقيدات العمالة غير الرسمية ومحدودية الوصول إلى أنظمة الحماية الاجتماعية ، وكلاهما يضغط على النساء والرجال على تولي أي فرصة عمل ، بغض النظر عن ظروف العمل. وفي الوقت نفسه ، ما زالت الأدوار الجندرية المتجذرة والتمييز في سوق العمل تعوق حصول المرأة على وظائف لائقة (ILO, 2016b and 2017a). ومن المتوقع أن يزداد معدل البطالة بين الإناث في هذه المجموعة من البلدان (في حين من المتوقع أن يظل المعدل بين الرجال مستقرا) ، مما يزيد من نسبة معدلات البطالة بين الإناث والذكور بحلول عام ٢٠٢١.

الجدول رقم (٢): الاتجاهات في معدلات مشاركة القوى العاملة والبطالة حسب نوع الجنس (٢٠١٨)

المنطقة	معدل مشاركة القوى العاملة (النسب المئوية) والفجوة بين الجنسين (نقاط مئوية)					معدل البطالة (النسب المئوية) ومعدل البطالة بين الإناث والذكور				
	الذكور	الاناث	الفجوة (الذكور/ الاناث)			الذكور	الاناث	النسبة (الاناث/ الذكور)		
	٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠٠٩-٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٨-٢٠٢١	٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠٠٩-٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٨-٢٠٢١
العالم	٧٥,٠	٤٨,٥	▼	٢٦,٥	▲	٥,٢	٦,٠	▼	١,٢	▲
الدول النامية	٨١,١	٦٩,٣	▼	١١,٨	◀	٤,٦	٦,١	▲	١,٣	▲
الدول الناشئة	٧٦,١	٤٥,٦	▲	٣٠,٥	▲	٥,٢	٦,١	▲	١,٢	▲
الدول المتقدمة	٦٨,٠	٥٢,٤	▼	١٥,٦	▼	٥,٣	٥,٦	◀	١,١	◀
شمال أفريقيا	٧١,٩	٢١,٩	▼	٥٠,٠	▼	٩,١	١٩,٥	▼	٢,٢	▲
شمال الصحراء الكبرى	٧٤,٠	٦٤,٧	▼	٩,٣	▼	٦,٤	٨,٢	▼	١,٣	▲
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧٧,١	٥١,٥	▼	٢٥,٦	▼	٦,٨	٩,٥	▼	١,٤	▲
أمريكا الشمالية	٦٧,٩	٥٥,٨	◀	١٢,١	▼	٤,٦	٤,٤	▲	١,٠	▼
الدول العربية	**٧٧,٢**	**١٨,٩**	▲	**٥٨,٣**	▼	**٦,٨**	**١٦,٣**	▲	**٢,٤**	▼
شرق اسيا	٧٤,٧	٥٩,١	▲	١٥,٦	▲	٤,٨	٤,٢	▲	٠,٩	▲
جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ	٧٩,٤	٢٧,٦	▼	٢٢,٨	▼	٣,٥	٣,٣	▼	٠,٩	▼
آسيا الجنوبية	٧٩,٠	٥٦,٥	▼	٥١,٤	▲	٣,٧	٥,٢	▲	١,٤	◀
شمال وجنوب شرق وغرب أوروبا	٦٣,٤	٢٧,٦	▼	١١,٩	▼	٧,٩	٨,٢	▲	١,٠	◀
أوروبا الشرقية	٦٧,٠	٥١,٨	▲	١٥,٢	▼	٥,٦	٤,٩	◀	٠,٩	◀
وسط وغرب آسيا	٧٣,٥	٤٥,١	▼	٢٨,٤	▼	٨,٠	٩,٤	▲	١,٢	▼

المصدر: ILO's Trends Econometric Models, November 2017، TRENDS FOR WOMEN 2018 Global snapshot

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملاحظة: بيانات العام ٢٠١٨ وما بعده هي توقعات منظمة العمل الدولية. يتم تمييز التطورات في الفترتين ٢٠٠٩ - ١٨ و ٢٠١٨ - ٢١ مع سهم تصاعدي أحمر إذا كان من المتوقع أن تتسع الفجوة في مشاركة في القوى العاملة (نسبة معدل البطالة) بأكثر من ٠,١ (٠,٠١) نقطة مئوية ، السهم الأخضر إلى أسفل إذا كان من المتوقع أن تضيق أكثر من ٠,١ (٠,٠١) نقطة مئوية ، وسهم أزرق أفقي للإسقاطات بين تلك القيم. وتشير الأعداد في عمود "الفجوة" إلى فارق النقاط المئوية بين معدلات مشاركة القوى العاملة من الذكور والإناث ولكن قد لا تتوافق بدقة بسبب التقريب.

٢. واقع وأهمية إدماج المرأة في الاقتصاد السعودي ودول مجلس التعاون الخليجي

تبلغ مساحة دول مجلس التعاون الخليجي ٢,٤٨ مليون كيلومتر مربع في شبه الجزيرة العربية ، وهي دول حديثة نسبياً تتشارك في روابط قوية مع التراث الثقافي البدوي وجذور إسلامية. تأسست دول مجلس التعاون الخليجي كتحالف إقليمي في عام ١٩٨١ بهدف تعزيز وتعميق التعاون بين الدول الست ومواءمة السياسات في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالنظر إلى القواسم المشتركة التاريخية والمصالح الجغرافية السياسية (١٠). المملكة العربية السعودية هي الأكبر والأكثر كثافة في دول مجلس التعاون الخليجي ، وتبلغ مساحتها ٢,٢٤ مليون كيلومتر مربع ، ويبلغ عدد سكانها ٢٩,٣٧ مليون نسمة ، في حين أن البحرين - الأصغر- تبلغ مساحتها ٦٧٨ كيلومتراً مربعاً ويبلغ عدد سكانها. فقط ١,٣٤ مليون. مستويات الدخل تختلف أيضا. في عام ٢٠١٤ ، قدر نصيب الفرد من الدخل في قطر بمبلغ ١٣٣،٨٥٠ دولار أمريكي تليها الكويت (٨٧،٧٠٠ دولار أمريكي) ، الامارات العربية المتحدة (73.750 دولاراً أمريكياً) والمملكة العربية السعودية (٥٣ ٧٦٠ دولاراً) والبحرين (٣٨,١٤٠ دولاراً) وعُمان (٣٦,٢٤٠ دولاراً) [٢].

تشكل النساء ما يقرب من ٤٥ % من مجموع السكان في دول مجلس التعاون الخليجي ويحظون بتعليم أفضل من الرجال ، لكنهن لا يمثلن سوى ربع سوق العمل. معدلات مشاركة الإناث في دول مجلس التعاون الخليجي ما زالت منخفضة والبطالة في ازدياد مستمر. هناك ما يقرب من ١٢ مليون امرأة عاملة في دول مجلس التعاون الخليجي و ٣,٣ مليون فقط يعملن. في حين أن معدلات مشاركة الإناث أقل بكثير من معدلات مشاركة الذكور ، فإن الاتجاهات تظهر أن المزيد من النساء يدخلن سوق العمل. وفي الوقت نفسه ، ترتفع نسبة البطالة بين النساء والشباب (مع وجود فجوة كبيرة بين الأفواج الذكورية والإناث) مما يدل على أن توظيف المرأة لا يزال يشكل تحديًا كبيرًا. يمثل الإدماج الاقتصادي للمرأة مجالاً ذا أولوية مع إمكانات نمو كبيرة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي. تظهر الأبحاث الحديثة أن منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MENA) أن دول المنطقة تخسر ما يصل إلى ٤٠ % من دخل الفرد بسبب استبعاد المرأة من أنشطة تنظيم المشاريع والقوة العاملة [٣]. وهذا الرقم أعلى من أي منطقة أخرى ، ولا يأخذ في الاعتبار التكاليف الناجمة عن التناقضات في الأجور. وستؤدي الاستثمارات في التمكين الاقتصادي للمرأة إلى فوائد قابلة للقياس بالنسبة للاقتصاد المتنامي.

من خلال رفع معدلات توظيف النساء ، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي تحسين إجمالي ناتجها المحلي (GDP) على المدى المتوسط. تشير الدراسات التي تحدد حجم التأثير الاقتصادي الكلي لزيادة مشاركة الإناث في قوة العمل إلى أن التمكين للمرأة يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي[٤]. واستناداً إلى دراسة حديثة أجراها (Aguirre and others) رفع معدل توظيف الإناث ليتساوى مع الذكور في كل من الدنمارك ومصر واليابان والإمارات العربية المتحدة حتى عام ٢٠٢٠ يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي الوطني لكل دولة بنسبة ٤ ٪ ، ٥٦ ٪ ، ١٥ ٪ و ١٩ ٪ على التوالي [٥]. وهناك أيضا فوائد كبيرة على المستوى الجزئي: دراسة (2014 Gallup) تبين أن الأعمال التجارية المتنوعة بين الجنسين تميل إلى أن يكون لها خطوط سفلية أعلى من تلك الأقل تنوعا (Badal, Sangeeta Bharadwaj, 2014).

تم تحقيق مكاسب كبيرة في توسيع الوصول إلى التعليم العادل في دول مجلس التعاون الخليجي ، مما أدى إلى التقارب بين الطلاب والطالبات في المرحلتين الابتدائية والثانوية (انظر الجدول ٢). تتجاوز الطالبات عدد الذكور في الجامعات في جميع الدول الست ، وهو اتجاه إيجابي للنساء. كانت هناك أيضا مكاسب ملحوظة في تحسن درجات طلاب الصف الثامن في اختبارات التحصيل القياسية. ففي عام ٢٠١١ تفوقت الفتيات على الأولاد في الرياضيات والعلوم في جميع دول مجلس التعاون الخليجي المشاركة ، مما يدل على قدرة فنية أقوى من أقرانهم الذكور (انظر الجدول ٣). على الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية ، تواجه الفتيات صعوبات أكبر في الانتقال من التعليم إلى الوظائف. علاوة على ذلك ، لا يتم توزيع الطالبات بشكل متساوٍ عبر التخصصات في الجامعات ، وفي الواقع تتركز في مجالات دراسية محددة. على سبيل المثال ، فإن الغالبية العظمى من الطالبات يتخصصن في الفنون والعلوم وعدد كبير في مجال التعليم وهو أيضا القطاع الذي يوظف (تقليديا) أكبر عدد من النساء في دول مجلس التعاون الخليجي. في وقت لاحق ، هناك تأثير غير مباشر على سوق العمل وينظر إلى النساء في المهن التقليدية (المدرسون والممرضون والعمل الاجتماعي) وليس غيرها.

---

[٢] استنادًا إلى تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي (مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٣ و ٢٠١٤).

[٣] استنادًا إلى نموذج الاختيار المهني الذي يؤثر على النساء كأصحاب عمل وموظفين وبأنهم يعملون لحسابهم الخاص ، Cuberes and Teigner، 2015.

[٤] "Gender Inequality, Growth, and Global Ageing," Global Economics Paper No. 154, Goldman Sachs, 2007.

[٥] تعكس هذه التقديرات التأثير الإجمالي على الناتج المحلي الإجمالي من زيادة في مستوى التوظيف وتجاهل عوامل التخفيف ، مثل الانخفاض المحتمل في إنتاجية العمل و / أو انخفاض متوسط ساعات العمل بسبب العمل بدوام جزئي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٣): متوسط الإنجاز حسب الجنس لطلبة الصف الثامن الأساسي في الرياضيات والعلوم لبعض دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١١

الرياضيات				العلوم			
الدولة	معدل الدرجات		الفرق لصالح الاناث	الدولة	معدل الدرجات		الفرق لصالح الاناث
	الاناث	الذكور			الاناث	الذكور	
المملكة العربية السعودية	٤٠١	٣٨٧	+١٤	المملكة العربية السعودية	٤٥٠	٤٢٠	+٣٠
الامارات العربية المتحدة	٤٦٤	٤٤٧	+١٧	الامارات العربية المتحدة	٤٤٧	٤٥٢	+٥
سلطنة عمان	٣٩٧	٣٣٤	+٦٣	سلطنة عمان	٤٥٨	٣٨٠	+٧٨
مملكة البحرين	٤٣١	٣٨٨	+٤٣	مملكة البحرين	٤٨٢	٤٢٣	+٥٩

المصدر: البنك الدولي بناءا على نتائج (TIMSS)

كانت هناك تغييرات إيجابية على مر السنين في السماح للمرأة بدخول المجال القانوني وأصبحن محاميات وقضاة ومشرعات بالرغم من قلة أعدادهن. معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي آخذة في الازدياد ولكن كذلك معدلات البطالة. في حين أن معدلات مشاركة الإناث أقل بكثير من معدلات مشاركة الذكور ، فإن الاتجاهات تظهر أن المزيد من النساء يدخلن سوق العمل. وفي الوقت نفسه ، ترتفع نسبة البطالة بين النساء والشباب (مع وجود فجوة كبيرة بين الأفواج الذكورية والإناث) مما يدل على أن توظيف المرأة لا يزال يشكل تحديًا كبيرًا. إن تحديد مسببات معدلات البطالة بين النساء في دول مجلس التعاون الخليجي هو خطوة أولى مهمة لتعزيز تمكين المرأة اقتصاديا. والسؤال المطروح باستمرار من قبل الباحثين هو لماذا تعتبر معدلات البطالة بين مواطنات دول مجلس التعاون الخليجي ، وخاصة الباحثات عن عمل لأول مرة عالية؟ يمكن أن يعزى السبب إلى مزيج من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ، ومع ذلك ؛ هناك القليل من الأدلة التي تدعم الأسباب والآثار الدقيقة. وبنظرة على الإحصائيات حسب البلد ، فإن نسبة البطالة منخفضة للغاية في دول مثل قطر والكويت ولكنها مرتفعة للغاية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

لقد تبنت جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست رؤى جديدة تشجع تنوع النشاط الاقتصادي والمضي نحو الاقتصاد المبني على المعرفة. وتمكين المرأة اقتصاديا هو موضوع مشترك في كل هذه الرؤى. وعلاوة على ذلك، وعلى مدى العقود الماضية، تبنت دول مجلس التعاون الخليجي قوانين وسياسات شتى تهدف بشكل خاص إلى تشجيع إدماج المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية، بدءا من عام ١٩٧٥، حينما أنشأت الإمارات الاتحاد العام للمرأة لدعم احتياجاتها. على سبيل المثال، أتاح قرار السماح للمرأة بالعمل في المزيد من مجالات الاقتصاد الخاص، التي تشمل قطاع التجزئة، لعدد كبير من السعوديات الانضمام إلى الأيدي العاملة. وكانت لخطوات أخرى اتخذت مؤخرا لرفع القيود آثار رمزية وعملية على قدرة المرأة على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالسعودية. وتتراوح مثل هذه الخطوات من فتح أول حرم جامعي مختلط بجامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا عام ٢٠٠٩، إلى الخطوات الأخيرة التي أمر بها الملك سلمان بمراجعة القوانين التي مازالت تعوق الكثير من النساء عن العمل والسفر والخضوع لإجراءات طبية والذهاب إلى الجامعة بدون إذن وليها والسماح لها بقيادة السيارة. وتدعم المحافل الاقتصادية العالمية اضطلاع المرأة بدور رائد وتمهد الطريق لمستقبل أكثر مساواة واندماجا. هذا وأطلقت المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٦ خطة ما بعد النفط (رؤية ٢٠٣٠)، اذ تهدف الرؤية إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٢% إلى ٣٠%. كما ستسمح الرؤية للمرأة السعودية أن تتبوأ مراكز قيادية هامة خلال السنوات القادمة. لا سيما أنها تشكل ٥٠% من إجمالي خريجي الجامعات، وتوفير ما لا يقل عن ٤٠٠ ألف وظيفة ملائمة في مسعى لخفض البطالة من ١١,٦% إلى ٧%.

٣. مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي

أظهرت الدراسات أن المنطقة تفقد المزيد من إمكانياتها بسبب تدني مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي فيها عن مناطق أخرى من العالم. وقلما أحدثت الاستثمارات الضخمة التي ضختها دول مجلس التعاون الخليجي في التعليم خلال العقود الأخيرة أثرا يذكر في هذا المجال. وتواجه المرأة في المنطقة عددا من مسؤوليات الرعاية الأسرية فضلا عن القيود في الحركة والزمن التي تثنيها عن البحث عن عمل. كما يتدنى تمثيلها في الهيئات المعنية بوضع السياسات التي يمكن أن تؤثر في سياسات التوظيف.

وكثيرا ما تفضل النساء، حتى أكثر من الرجال في دول مجلس التعاون الخليجي، العمل في القطاع العام (على سبيل المثال في مجالات التعليم والصحة)الأكثر قبولا من الناحية الاجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (١): عمالة المرأة (نسبة إجمالي العمالة)

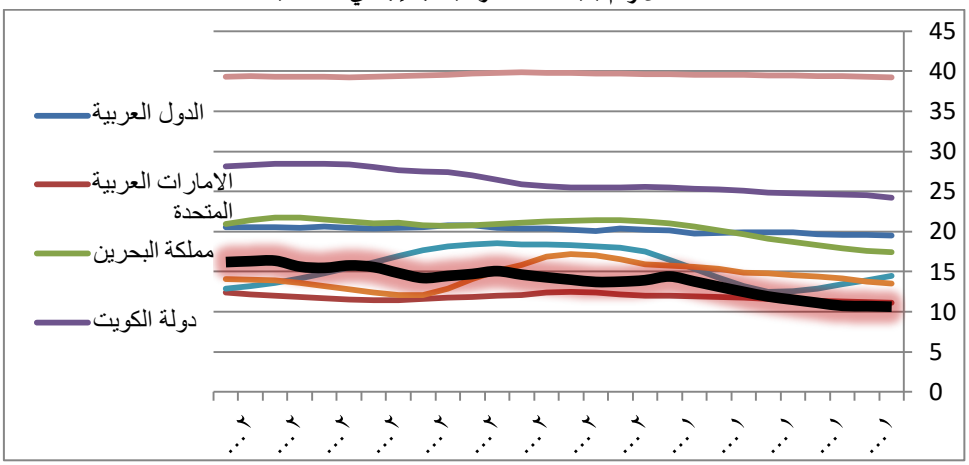

المصدر: International Labour Organization, ILOSTAT database

واحتلت المملكة العربية السعودية المركز الاخير بين دول مجلس التعاون الخليجي حسب مؤشر الانفتاح التجاري كما يتضح من الشكل رقم (٢) بمتوسط بلغ (٧٣,٦٣%) خلال الفترة من ١٩٩١ الى ٢٠١٧.

الشكل رقم(٢): مؤشر الانفتاح التجاري

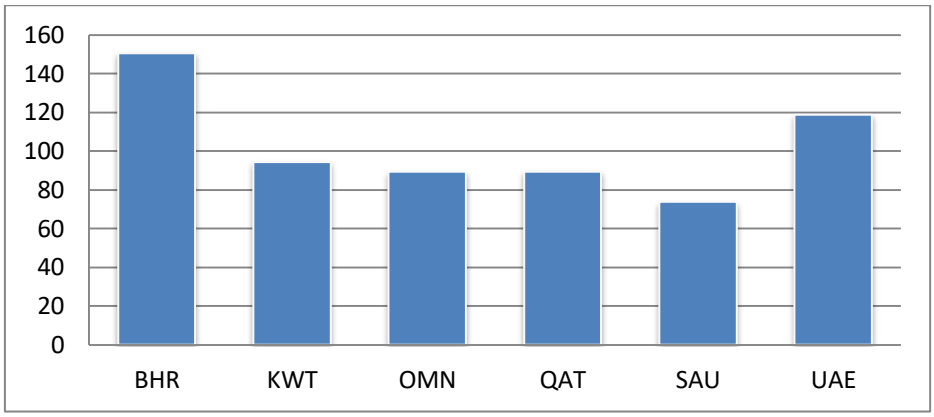

المصدر: International Labour Organization, ILOSTAT database

أما فيما يتعلق بمعدل البطالة عند الاناث فقد حلت المملكة العربية السعودية المركز قبل الأخير بين دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من سنة ١٩٩١ الى ٢٠١٧، بمعدل بطالة قدره ١٥% تقريباً كما يتضح من الشكل رقم (٣) تالياً

الشكل رقم(٣): معدل البطالة عند الاناث

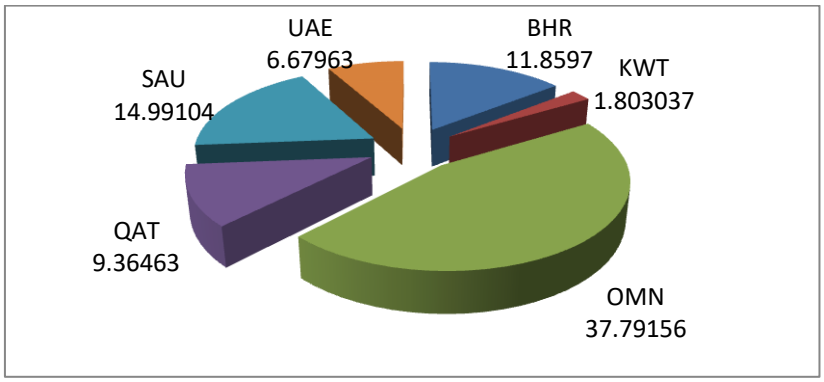

المصدر: International Labour Organization, ILOSTAT database

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنظر إلى مشاركة المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي في مختلف القطاعات الاقتصادية، فان البيانات الصادرة عن البنك الدولي للعام ٢٠١٧ تشير إلى أن نسبة مشاركة النساء في قطاع الخدمات يشكل ما نسبته (٩٨% للسعودية، ٩٥% للكويت، ٩٣% لكل من الامارات وقطر، ٩٢% لعمان، و٩١% للبحرين)، في حين أن هذه النسبة عالميا لا تزيد عن ٥٧%. أم القطاع الزراعي فان نسبة الأيدي العاملة للنساء فيه لا تتعدى (٠,٥%)، في حين تشارك المرأة في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة(٩% للبحرين،٧% للامارات،٦,٧% لقطر٦,٤% لعمان، ٤,٦% للكويت، و١,٦% للمملكة العربية السعودية. مما سبق يتضح مدى تركز عمل المرأة السعودية بشكل خاص والخليجية بشكل عام في قطاع الخدمات متمثلاً في التعليم والصحة. ورغم المهارات الكبيرة ورأس المال البشري الذي تتمتع به المرأة، مازالت هناك عقبات كبيرة أمام الترقي المهني والوظيفي للمرأة. وتفضل المرأة في العادة التقاعد في سن مبكرة عن الرجل (أيضا بسبب المحفزات المثبطة في نظام التقاعد)، مما ينهي عمليا ارتقاءها المهني ويتسبب في تبديد رأس المال البشري مبكرا بمجرد خروجها من سوق العمل.

الشكل رقم (٤): مشاركة المرأة في القطاع الزراعي

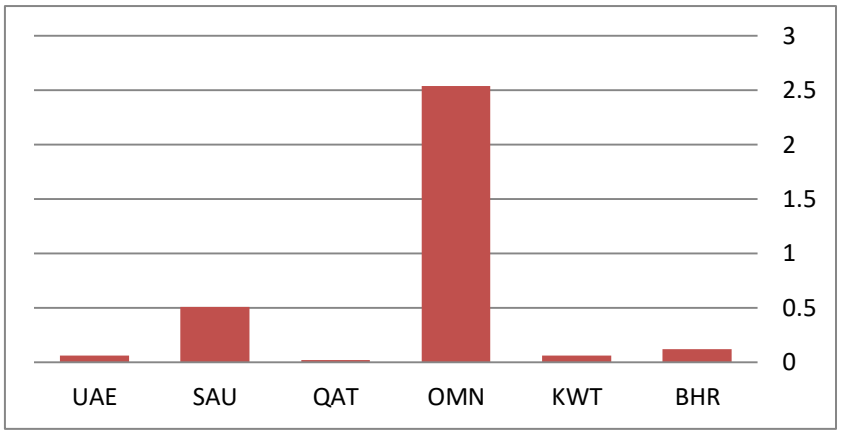

المصدر: International Labour Organization, ILOSTAT database

الشكل رقم(٥): مشاركة المرأة في القطاع الصناعي

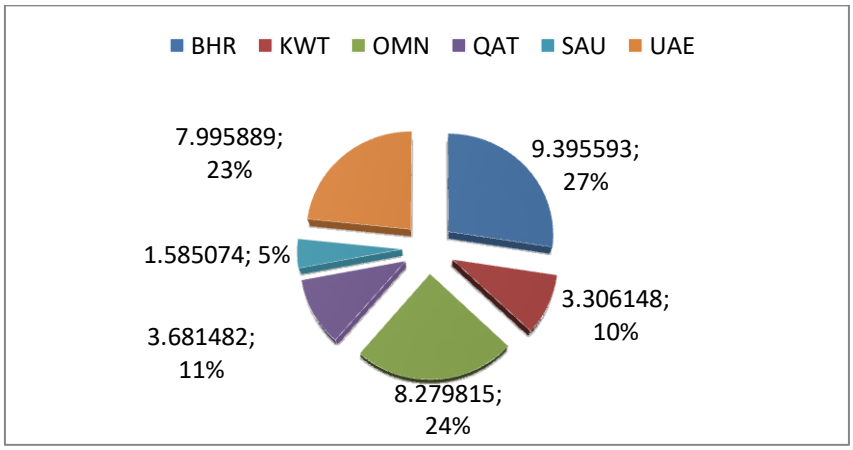

المصدر: International Labour Organization, ILOSTAT database

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (٦): مشاركة المرأة في القطاع الخدمي

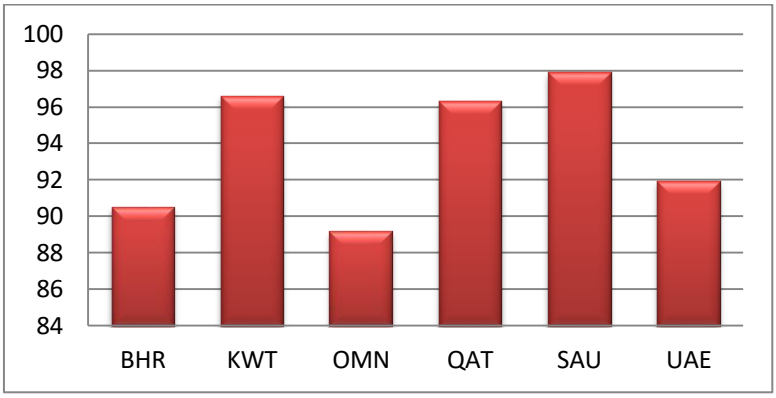

المصدر: International Labour Organization, ILOSTAT database

ويشير الجدول (٤) إلى أن إجمالي عدد المشتغلين السعوديون حسب المجموعات الرئيسة للمهن للعام ٢٠١٧ بلغ (١٧٢٦٩٨٧) فردا، يمثل الذكور منهم (١٢١٠٧٦٥) فردا بنسبة بلغت (٧٠%)، ويمثلن الاناث منهم (٥١٦٢٢٢) بنسبة (٣٠%) من إجمالي المشتغلين. كما يلاحظ من الجدول (٣) أن تركز عمل الاناث يقع في المهن الكتابية، وأقل تركز يقع في مهن الزراعة والصيد.

أما متوسط الأجور للمشتغلين السعوديين حسب المجموعات الرئيسة للمهن للعام ٢٠١٧ فيشير الجدول (٤) أن متوسط أجر الذكور هو ضعف متوسط أجر الاناث للمجموعات الرئيسة للمهن. وهذا يظهر الفارق الكبير في الأجور بين الذكور والاناث لصالح الذكور.

ويتركز عمل المرأة في المملكة العربية السعودية في منطقتي الرياض ومكة المكرمة وذلك حسب بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وزارة الخدمة المدنية .

الجدول رقم (٤): المشتغلون السعوديون حسب المجموعات الرئيسة للمهن (٢٠١٧)

	المجموعات الرئيسة للمهن	الذكور	الاناث	المجموع
١	المشرعون والمديرون ومديرو الأعمال	١٠١٥١٥	٣٩٦٩٥	١٤١٢١٠
٢	الاختصاصيون في المجالات العلمية والفنية	٩٦٠٥٦	٤٣٨٦٠	١٣٩٩١٦
٣	الفنيون في المجالات العلمية والفنية والانسانية	١١٩٢٨٢	٦٦٥٤٣	١٨٥٨٢٥
٤	المهن الكتابية	٢٨١٣٢١	١٩٩٣٠٩	٤٨٠٦٣٠
٥	مهن البيع	١١١٦٠١	٩٦٦٢٤	٢٠٨٢٢٥
٦	مهن الخدمات	٢٨٩٨٦١	٤٦٣٥١	٣٣٦٢١٢
٧	مهن الزراعة وتربية الحيوان والطيور والصيد	٣٤٩٧	٥٢٥	٤٠٢٢
٨	مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات	٢٢١٦٩	٦٧٦١	٢٨٩٣٠
٩	المهن الهندسية الاساسية المساعدة	١٨٥٤٦٢	١٦٥٥٥	٢٠٢٠١٧
	المجموع	١٢١٠٧٦٥	٥١٦٢٢٢	١٧٢٦٩٨٧

المصدر: مسح التوظف والأجور، الهيئة العامة للإحصاء، ص ٢٠.

الشكل رقم (٧): المشتغلون السعوديون حسب الجنس والمجموعات الرئيسة للمهن (٢٠١٧)

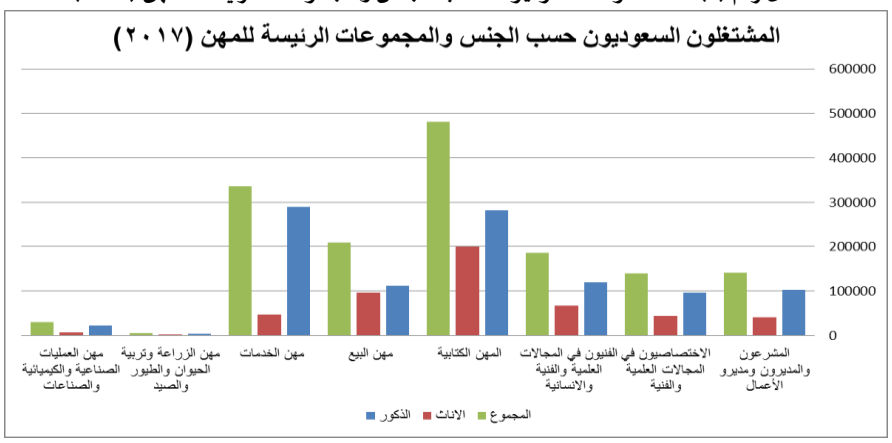

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٥): متوسط الأجر للمشتغلين السعوديين حسب الجنس والمجموعات الرئيسة للمهن (٢٠١٧)/ ريال سعودي

	المجموعات الرئيسة للمهن	الذكور	الاناث
١	المشرعون والمديرون ومديرو الأعمال	١٣٧٦٢	٥٢٤٦
٢	الاختصاصيون في المجالات العلمية والفنية	١٥٩٨٣	٨٤٧٩
٣	الفنيون في المجالات العلمية والفنية والانسانية	٨٧٢٠	٦٠٥٣
٤	المهن الكتابية	٧٧٣٤	٤٤٩٠
٥	مهن البيع	٤٩٨٦	٣٧٦١
٦	مهن الخدمات	٦٢٢١	٤٣٣٤
٧	مهن الزراعة وتربية الحيوان والطيور والصيد	٥٣٦٩	٣٦٤٨
٨	مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات	٩٤٧٠	٤٠٢٣
٩	المهن الهندسية الاساسية المساعدة	٦٧٤٥	٤٠٠٦
	المتوسط	٨٣٨٨	٤٩٣٩

المصدر: مسح التوظف والأجور، الهيئة العامة للإحصاء، ص ٢٦.

الشكل رقم (٨): متوسط الأجر للمشتغلين السعوديين حسب الجنس والمجموعات الرئيسة للمهن (٢٠١٧)/ ريال سعودي

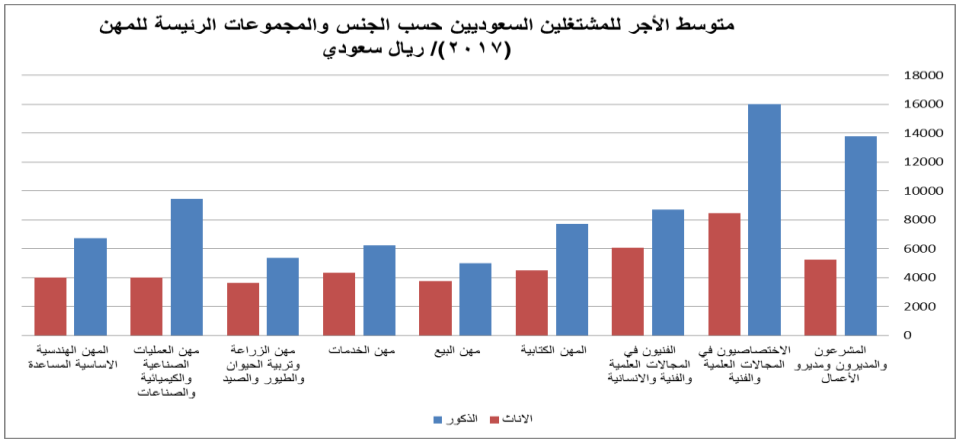

الجدول رقم (٦): إجمالي المشتغلين من الاناث حسب المنطقة الادارية (٢٠١٧)

المنطقة الادارية	المشتغلين من الاناث
الرياض	٣٩٦٧٧٦
مكة المكرمة	٢١٩٢٢٢
المدينة المنورة	٤٧١٨٠
القصيم	٤٣٠٠٩
المنطقة الشرقية	١٣٤٢٤٠
عسير	٥٦٨٩٩
تبوك	٢١١٠٦
حائل	٢١٩١٥
الحدود الشمالية	٨٧٧٤
جازان	٣١٠٢٤
نجران	١٦٩١٠
الباحة	١٢٩٨٤
الجوف	١٢٠٥٣
غير محدد	٥٧١
المجموع	١٠٢٢٦٦٣

المصدر: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وزارة الخدمة المدنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. الانفتاح التجاري في المملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي

لقد اختفت السياسات الاقتصادية التي سادت في القرن الماضي والداعية إلى الإنتاج للإحلال محل الواردات بعد أن ثبت فشلها في تحقيق التنمية المستدامة التي ترجوها الدول النامية، و هناك العديد من الأمثلة على ذلك فمثلا السياسة الانعزالية التي اتبعتها الولايات المتحدة إثر انهيار سوق الأسهم عام ١٩٢٩ و التي سارعت في زيادة الركود الاقتصادي الكبير، وكذلك مشاريع بدائل الاستيراد التي نفذتها بلدان نامية خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي لم تؤدي إلى النمو الاقتصادي.

يوضح تقرير البنك الدولي (التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا) أن توسيع التجارة و الاستثمار يعد بعائدات مهمة عبر خلق الوظائف، فازدياد فرص التصدير سيخلق الملايين من الوظائف، مع احتمال أن يكون معظمها للنساء. ان حصة الصادرات غير النفطية لا تزيد عن ٦ %من الناتج القومي، مقارنة ب٢٠ %في دول شرق آسيا و المحيط الهادئ، ان تغطية جزء بسيط من هذه الفجوة سيخلق ما يزيد عن ٤ ملايين فرصة عمل في السنوات الخمس المقبلة، أي ما يوازي خفض البطالة ب٤ %نسبة الى مجمل القوة العاملة .ان التجارة الدولية تقوم بتقسيم سلسلة الانتاج الصناعي مما يسمح بالمزيد من التخصص في ضمن هذه السلسلة .ان الدول الصغيرة و الفقيرة بالموارد في المنطقة ستستفيد من عملية التخصص هذه، و لو أخذنا حجمها في عين الاعتبار، فان امكانات هذه الدول تبدو غير محدودة في الأسواق الدولية .قطاع الخدمات سينمو أيضا بسبب الابتعاد عن نمط العمل الذي طالما تميز بانخفاض انتاجيته في القطاعات العامة و الخاصة والزراعة. ان تحسينات موازية في مستوى الطاقة البشرية و في ادارة الحكم اضافة الى رفع مستوى المساواة بين الجنسين ستكون عوامل أساسية لتمكين الانتقال الى نشاطات تعتمد على المعرفة .اذا، فان التجارة ستكون مصدرا أساسيا للنمو في دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا .

يمكن تقسيم مقاييس الانفتاح التجاري إلى فئتين: مقاييس الانفتاح بالممارسة ومقاييس الانفتاح في السياسة (UNCTAD, 2010). تدل مقاييس الانفتاح بالممارسة إلى الأهمية الفعلية للتجارة في الاقتصاد ، بينما تدل مقاييس الانفتاح في السياسة إلى مدى تدابير السياسة التي تهدف إلى تقييد أو تعزيز التجارة. في حين أن معظم الباحثين يشيرون إلى نسب كثافة التجارة ، فإن الأخيرة تشمل معدلات التعريفة الجمركية على الواردات ، وضرائب التصدير على التجارة الدولية ، ومؤشرات الحواجز غير الجمركية. من وجهة نظر السياسة ، يبدو أن الشكل الشامل للحواجز التجارية هو الأنسب للتأكد من تأثير السياسة التجارية (Harrison and Hansen، 1999؛ Yanikkaya، 2003). لسوء الحظ ، فإن البيانات المتعلقة بمقاييس الانفتاح في السياسة نادراً ما تكون متاحة للبلدان النامية. في هذه الدراسة ، سنعتبر حصة التجارة كنسبة (٪) من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للانفتاح. الانفتاح التجاري عبارة عن مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات المقاسة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتم حساب الانفتاح التجاري باستخدام المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الصادرات + الواردات من السلع والخدمات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

تكاد تكون السياسات الاقتصادية مماثلة بين دول مجلس التعاون الخليجي والتي تعكس إلى حد كبير الظروف المشتركة بينها. وتشمل هذه القواسم المشتركة الاقتصادات المفتوحة ذات التجارة الحرة وتحركات رأس المال وسعر صرف المرتبط بالدولار الأمريكي ، إما بشكل مباشر أو غير مباشر. وتختلف درجة الانفتاح التجاري حسب ما تشير إليه نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي ، والتي تتراوح من ٦٢% في المملكة العربية السعودية إلى ١٧٦% في الإمارات العربية المتحدة الشكل (٩)، في حين تتراوح النسبة عالميا حول ٥٦%. وفي كل من هذه الاقتصادات تحتفظ الدولة بدور هام في الأنشطة الاقتصادية.

الشكل (٩):الانفتاح التجاري (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي) ٢٠١٦

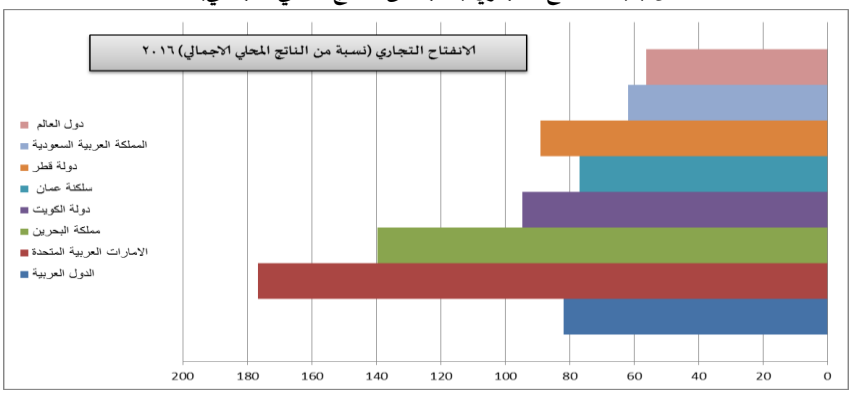

المصدر: World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (١٠): صادرات المنتجات النفطية(نسبة من اجمالي الصادرات) ١٩٩١-٢٠١٨

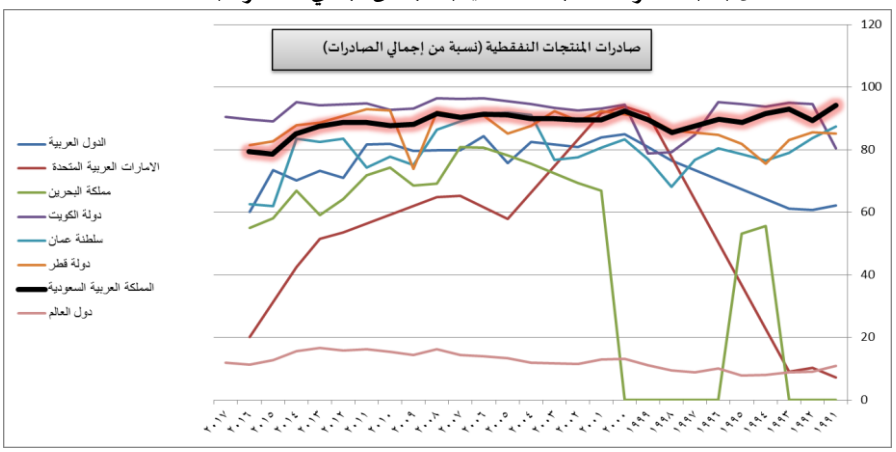

المصدر: World Bank Data base

ثانياً: الدراسة التطبيقية:

١. الاحصاءات الوصفية للبيانات

تتضمن الاحصاءات الوصفية للبيانات مجموعة من المقاييس الاحصائية كالوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة للمشاهدات وهي تهدف الى التعرف الى خصائص بيانات الدراسة، بالإضافة الى معامل الالتواء ومعامل التفرطح واختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للتعرف الى شكل توزيع البيانات، وقد كانت النتائج كما هو مبين في الجدول (٧).

جدول رقم (٧): الاحصاءات الوصفية للبيانات

المقياس	مؤشر الانفتاح التجاري	معدل البطالة عند الاناث	نسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي	نسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي	نسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي
الوسط الحسابي	102.672	13.748	0.548	5.707	93.742
الوسيط	91.582	10.394	0.072	5.225	94.738
أعلى قيمة	191.878	41.885	5.586	14.177	98.678
أدنى قيمة	56.088	0.649	0.000	0.963	80.479
الانحراف المعياري	31.690	12.575	1.263	3.473	3.973
معامل الالتواء	1.105	1.005	3.126	0.500	-0.749
معامل التفرطح	3.223	2.802	11.534	2.226	2.784
إختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي	33.293	27.550	755.550	10.795	15.455
القيمة الاحتمالية	0.000	0.000	0.000	0.005	0.000
عدد الدول (N)	6	6	6	6	6
الفترات الزمنية (T)	27	27	27	27	27
مجموع المشاهدات الكلي N*T	162	162	162	162	162

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

تشير النتائج في الجدول رقم (٧) الى ما يلي:

- بلغ مجموع المشاهدات الكلي (١٦٢) مشاهدة، حيث تضمنت عينة الدراسة (٦) من دول مجلس التعاون الخليجي هي الامارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، عمان، قطر والمملكة العربية السعودية، و (٢٧) فترة زمنية للسنوات من ١٩٩١ الى ٢٠١٧.
- بلغ الوسط الحسابي لمؤشر الانفتاح التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي الى (١٠٢,٦٧%) بانحراف معياري مقداره (٣١,٦٩) وسجلت البحرين أعلى قيمة لهذا المؤشر سنة ٢٠١٣ وهي (١٩١,٨٨%)، بينما سجلت المملكة العربية السعودية أقل قيمة سنة ١٩٩٨ لتصل الى (٥٦,١%).
- بلغ الوسط الحسابي لمعدل البطالة عند الاناث (١٣,٧٤%) بانحراف معياري قدره (١٢,٥٨)، وقد وصلت أعلى معدل بطالة عند الاناث في سلطنة عمان سنة ١٩٩١ الى (٤١,٨٩%) بينما سجل أدنى معدل في الكويت في نفس السنة ليصل الى ما يقارب (٠,٦٥%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أعلى نسبة مشاركة للمراة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي كانت في القطاع الخدمي بوسط حسابي مقداره (٩٣,٧٤%)، تلاها القطاع الصناعي بوسط حسابي (٥,٧١%)، وحل القطاع الزراعي في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي يساوي (٠,٥٥%).
- قيم نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي تشير الى أن جميع المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي الاعتدالي، حيث أن القيم الاحتمالية للاختبار أقل من (٠,٠٥) مما يعني رفض الفرضية العدمية للاختبار والتي تنص على ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (Urgun U and Goksu, 2013)

٢. اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

يهدف هذا النوع من الاختبارات الى التأكد من أن البيانات تتميز بالاستقرار (Stationarity) وتخلو من وجود اتجاه محدد او عشوائي (Deterministic or Stochastic trend)، حيث ان وجود هذا الاتجاه في البيانات يقلل من القدرة التفسيرية للمتغيرات ويؤدي الى نتائج مضلله لتحليل الانحدار (Spurious regression)، وقد قام الباحث باستخدام اختبار (Levin, Lin and Chu 2002) ويعتبر هذا الاختبار من الاختبارات الملائمة لبيانات السلسلة الزمنية المقطعية (Baltagi, 2005)، وجاءت نتائج اختبار جذر الوحدة كما يلي:

جدول رقم (٨): اختبار جذر الوحدة

	المستوى (Level)						الفرق الأول (First Difference)					
	مع قاطع		مع قاطع ومتجه زمني		بدون قاطع ومتجه زمني		مع قاطع		مع قاطع ومتجه زمني		بدون قاطع ومتجه زمني	
المتغير	*t*	*Prob*	*t*	*Prob*	*t*	*Prob*	*t*	*Prob*	*t*	*Prob*	*t*	*Prob*
مؤشر الانفتاح التجاري	-2.453	0.007	-4.960	0.000	1.459	0.928	-	-	-	-	-	-
معدل البطالة عند الاناث	-0.207	0.418	-0.273	0.392	-1.549	0.061	-6.228	0.000	-5.023	0.000	-8.402	0.000
مشاركة المرأة في القطاع الزراعي	-1.749	0.040	-3.755	0.000	-3.239	0.000	-	-	-	-	-	-
مشاركة المرأة في القطاع الصناعي	-0.049	0.480	0.257	0.602	-0.447	0.327	-6.096	0.000	-5.599	0.000	-8.797	0.000
مشاركة المرأة في القطاع الخدمي	-0.018	0.493	-0.130	0.448	-0.791	0.215	-7.313	0.000	-6.425	0.000	-9.644	0.000

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

تشير النتائج في الجدول (٨) الى أن متغيري مؤشر الانفتاح ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي مستقرين عند المستوى. أما معدل البطالة عند الاناث ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي غير مستقرين عند المستوى، حيث أن القيم الاحتمالية للاختبار أعلى من (٠,٠٥) مما يعني عدم رفض الفرضية العدمية لأختبار جذر الوحدة والتي تنص على ان البيانات غير مستقرة على المستوى، وبعد أخذ الفرق الأول (First Difference = $X_t - X_{t-1}$) لهذه المتغيرات فانها اصبحت مستقرة (Baltagi, 2005).

٣. اختبار ثبات التباين (Homoskedasticity)

يعتبر ثبات التباين أحد الافتراضات الرئيسية لنموذج الانحدار الخطي الكلاسيكي (CLRM Assumptions)، حيث تفترض نظرية غاوس-ماركوف ان تباين بواقي الانحدار ثابت، أي أن $Var(u_{it}) = \sigma^2 u_{it}$, for all t = 1,…, T ، وعند خرق هذا الافتراض يظهر ما يسمى بمشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) وهذه المشكلة تؤدي الى تحيز معاملات النموذج وبالتالي تحيز فترات الثقة واحصائيات الاختبارات المعنوية *t* و*F* اللازمة للاستدلال وفحص الفرضيات (Wooldridge, 2013)، وقام الباحث باستخدام اختبار (White) وجاءت نتائج الاختبارات كمايلي، وتجدر الاشارة هنا الى أن هذا الاختبار أكثر ملائمة للبيانات التي لا تتبع توزيع طبيعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٩): اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: White				
F-statistic	3.049964	Prob. F(2,159)		0.0501
Obs*R-squared	5.985395	Prob. Chi-Square(2)		0.0502
Scaled explained SS	29.21756	Prob. Chi-Square(2)		0.0000
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 08/19/18 Time: 02:53				
Sample: 1 162				
Included observations: 162				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.287265	4.980999	1.262250	0.2087
OPENESS^2	0.000144	0.000367	0.391543	0.6959
OPENESS	-0.062884	0.089014	-0.706448	0.4809
R-squared	0.036947	Mean dependent var		1.490586
Adjusted R-squared	0.024833	S.D. dependent var		4.730282
S.E. of regression	4.671179	Akaike info criterion		5.939045
Sum squared resid	3469.367	Schwarz criterion		5.996223
Log likelihood	-478.0627	Hannan-Quinn criter.		5.962260
F-statistic	3.049964	Durbin-Watson stat		0.210544
Prob(F-statistic)	0.050141			

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

يلاحظ من الجدول (٨) ان احصائية *F* لاختبار (White) تساوي (٣,٠٥) وبقيمة احتمالية تساوي (٠,٠٥٠١) واحصائية مضاعف لاغرانج (Lagrange Multiplier) تساوي (٥,٩٨٥) وبقيمة احتمالية تساوي (٠,٠٥٠٢)، أعلى من مستوى (٠,٠٥) وهذا يقود الى عدم رفض الفرضية العدمية للاختبار والتي تنص على ثبات التباين، مما يعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity).

٤. طرق تقدير نموذج البحث

أ. نموذج التأثير الثابت (Fixed –Effect Regression Model)

يصاغ نموذج التأثير الثابت لبيانات السلسلة الزمنية المقطعية (Cross-sectional time series) او ما يسمى بالبيانات الطولية (Panel Data) وفق معادلة الانحدار التالية

$$Y_{it} = a_i + \beta_1 X_{it} + \beta_2 X_{it} + \ldots + \beta_j X_{jit} + u_{it},\ t = 1, \ldots, T,$$

ان مفهوم التأثير الثابت يعني أن قيمة القاطع (α_i) قد تختلف مثلاً من دولة الى أخر إلا انها تكون ثابتة لنفس الدولة بمرور الزمن (time-invariant)، لنستطيع تقييم التأثير الصافي للمتغيرات المستقلة.

ويفترض هذا النموذج وجود ارتباط بين الخطأ العشوائي والمتغيرات المستقلة للنموذج، حيث ان الارتباط بين الخطأ العشوائي والمتغيرات المستقلة لا يساوي صفر $Corr(u_i, X_j) \neq 0$ ، وهذا يعني أن التباين غير المفسر او العوامل الأخرى غير الملحوظة مرتبطة بالمتغيرات المستقلة للنموذج، ويتم تقدير معلمات هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) (Gujarati D and Porter D, 2009).

ب. نموذج التأثير العشوائي (Random-Effect Regression Model)

أما نموذج التأثير العشوائي فيصاغ لبيانات السلسلة الزمنية المقطعية وفقاً للمعادلة التالية

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_2 X_{it} + \beta_3 X_{it} + \ldots + \beta_j X_{jit} + v_{it}$$

وفي هذا النموذج نفترض أن (v_{it}) تمثل قيمة الخطأ المركب والتي تساوي ($u_{it} + \varepsilon_i$) حيث (ε_i) هي الخطأ العشوائي وهي تمثل الفروقات الفردية من دولة الى أخرى كالناتج المحلي الاجمالي وحجم التجارة الخارجية وعضوية تلك الدولة في اتفاقيات التجارة الدولية وغيرها، كما يفترض هذا النموذج أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الارتباط بين الخطأ العشوائي والمتغيرات المستقلة للنموذج يساوي صفر، حيث $Corr(u_i, X_j) = 0$ ، أي أن التباين غير المفسر للعوامل غير الملحوظة لا يرتبط بالمتغيرات المستقلة، وتقدر معلمات هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (EGLS) (Gujarati D and Porter D, 2009).

٥. اختبار هاوزمان (Hausman Test)

يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذجي التأثير الثابت والتأثير العشوائي من خلال مقارنة تقديرات التأثير الثابت وتقديرات التأثير العشوائي وتجدر الاشارة الى ان احصائية هذا الاختبار تتبع توزيع مربع كاي، كما تنص الفرضية العدمية لهذا الاختبار على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين النموذجين وبالتالي يكون نموذج التأثير العشوائي هو الأكثر ملائمة في حين تنص الفرضية البديلة على ان نموذج التأثير الثابت هو الأكثر ملائمة (Pesaran H, 2015) .

٦. تقدير نموذج البحث

قام الباحث بصياغة أربعة نماذج بحيث تتلائم مع أهداف البحث وفرضياته وذلك لتقدير أثر مؤشر الانفتاح التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي على كل من معدل البطالة عند الاناث ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي ونسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي، وقد تم استخدام دالة لوغاريثمية للمتغيرات التي لا تتسم بالاستقرار (Non-stationary) (حسن، ٢٠١٧) وقد جاءت نتائج هذه النماذج كما يلي

- **النموذج الأول**

ويهدف الى تقدير أثر مؤشر الانفتاح التجاري على معدل البطالة عند الاناث، وقد تم صياغة هذا النموذج وفقاً لنموذج التأثير الثابت ونموذج التأثير العشوائي وكما يلي:

نموذج التأثير الثابت

$$\text{Log (Unemprate)}_{it} = \alpha_0 + \beta_1 \text{Openess}_{it} + u_{it}$$

نموذج التأثير العشوائي

$$\text{Log (Unemprate)}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Openess}_{it} + v_{it}$$

جدول رقم (٩): نتائج تحليل النموذج الأول

التأثير الثابت (Fixed Effect)				التأثير العشوائي (Random Effect)			
المتغير التابع: معدل البطالة عند الإناث				المتغير التابع: معدل البطالة عند الإناث			
المتغير	المعامل	*t*	*Prob*	المتغير	المعامل	*t*	*Prob*
القاطع	2.192039	8.061117	0.0000	القاطع	2.196919	3.989484	0.0001
مؤشر الانفتاح	-0.000966	-0.370936	0.7112	مؤشر الانفتاح	-0.001013	-0.392761	0.6950
التأثير الثابت لكل دوله				التأثير العشوائي لكل دوله			
UAE	-0.234379			UAE	-0.231134		
BHR	0.226457			BHR	0.226298		
KWT	-1.658209			KWT	-1.641005		
OMN	1.522040			OMN	1.505267		
QAT	-0.395383			QAT	-0.391812		
SAU	0.539474			SAU	0.532385		
معامل التحديد (R^2)	0.710547			معامل التحديد (R^2)	0.000969		
معامل التحديد المعدل ($Adj\ R^2$)	0.699343			معامل التحديد المعدل ($Adj\ R^2$)	0.005275		
احصائية *F*	63.41553			احصائية *F*	0.155213		
القيمة الاحتمالية	0.000000			القيمة الاحتمالية	0.694127		

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

يلاحظ من خلال نتائج التحليل في الجدول (٩) وجود تأثير عكسي لمؤشر الانفتاح التجاري على معدل البطالة عند الاناث الا ان هذا التأثير غير دال احصائياً عند مستوى دلالة احصائية ٥%، كما ان كل من الامارات العربية المتحدة والكويت وقطر لديها تأثير عكسي على معدل البطالة عند الاناث وهذا يعني أن المرأة في هذه الدول أقل عرضة للبطالة، أما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان فتأثيرهما طردي على معدل البطالة، أي ان المرأة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكثر عرضة للتعطل عن العمل، الا ان هذا التأثير عشوائي وغير مرتبط بمؤشر الانفتاح التجاري لهذه الدول وهو ناتج عن عوامل أخرى غير ملحوظة قد تكون سياسية او اجتماعية او تشريعية او غيرها.

وقد كانت نتائج اختبار هاوزمان للمفاضلة بين النموذجين كما هو موضح تالياً:

جدول رقم (١٠): نتائج اختبارهاوزمان للنموذج الأول

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary		Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random		0.018422	1	0.8920
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
OPENESS	-0.000966	-0.001013	0.000000	0.8920

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

تشير احصائية كاي تربيع لاختبار هاوزمان البالغة (٠,٠١٨٤) وبقيمة احتمالية (٠,٨٩٢) الى قبول الفرضية العدمية، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين النموذجين وبالتالي يكون التأثير العشوائي الاكثر ملائمة.

- **النموذج الثاني**

ووفقاً لهذا النموذج يهدف الباحث الى تقدير أثر مؤشر الانفتاح التجاري على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي ، ويصاغ هذا النموذج وفقاً للتأثير الثابت و التأثير العشوائي وكما يلي:

نموذج التأثير الثابت

$$\mathbf{emplinagriculture}_{it} = \alpha_0 + \beta_1 \mathbf{Openess}_{it} + u_{it}$$

نموذج التأثير العشوائي

$$\mathbf{emplinagriculture}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \mathbf{Openess}_{it} + v_{it}$$

جدول رقم (١١): نتائج تحليل النموذج الثاني

التأثير الثابت (Fixed Effect)				التأثير العشوائي (Random Effect)			
المتغير التابع: نسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي				المتغير التابع: نسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي			
المتغير	المعامل	*t*	*Prob*	المتغير	المعامل	*t*	*Prob*
القاطع	1.287954	3.387253	0.0009	القاطع	1.305933	2.315701	0.0218
مؤشر الانفتاح	-0.007202	-1.978144	0.0497	مؤشر الانفتاح	-0.007377	-2.071859	0.0399
التأثير الثابت لكل دوله				التأثير العشوائي لكل دوله			
UAE	-0.375293			UAE	-0.362706		
BHR	-0.087731			BHR	-0.077294		
KWT	-0.551146			KWT	-0.538100		
OMN	1.891611			OMN	1.839745		
QAT	-0.627204			QAT	-0.613017		
SAU	-0.250237			SAU	-0.248628		
معامل التحديد (R^2)	0.527394			معامل التحديد (R^2)	0.026279		
معامل التحديد المعدل ($Adj\ R^2$)	0.509100			معامل التحديد المعدل ($Adj\ R^2$)	0.020193		
احصائية *F*	28.82815			احصائية *F*	4.318157		
القيمة الاحتمالية	0.000000			القيمة الاحتمالية	0.039305		

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يتعلق بنسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي لوحظ أن مؤشر الانفتاح التجاري يؤثر فيه عكسياً، أي ان ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري يؤدي الى انخفاض مشاركة المرأة في القطاع الزراعي وهذا التأثير له دلالة احصائية عند مستوى ٥%، كما يلاحظ ان التأثير الخاص بسلطنة عمان ايجابي على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي، أما باقي دول مجلس التعاون فيلاحظ أن تأثيرها عكسي على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي وهذا يعني أن المرأة في هذه الدول أقل مشاركة في القطاع الزراعي، والجدير بالذكر أن هذا التأثير عشوائي وغير مرتبط بمؤشر الانفتاح التجاري وقد يعزى لعوامل أخرى.

جدول رقم (١٢): نتائج اختبار هاوزمان للنموذج الثاني

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary		Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random		0.053109	1	0.8177
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
OPENESS	-0.007202	-0.007377	0.000001	0.8177

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

تشير نتائج اختبار هاوزمان الى قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود فروق بين النموذجين، وبالتالي يتم اعتماد نموذج التأثير العشوائي، حيث بلغت قيمة احصائية كاي تربيع (٠,٠٥٣١) بقيمة احتمال (٠,٨١٨).

- **النموذج الثالث**

باستخدام هذا النموذج سيتم تقدير أثر مؤشر الانفتاح التجاري على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي، حيث يصاغ نموذج البحث كما يلي:

نموذج التأثير الثابت

$$\mathbf{Log(emplinindustry)}_{it} = \alpha_0 + \beta_1 \mathbf{Openess}_{it} + u_{it}$$

نموذج التأثير العشوائي

$$\mathbf{Log(emplinindustry)}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \mathbf{Openess}_{it} + v_{it}$$

جدول رقم (١٣): نتائج تحليل النموذج الثالث

التأثير الثابت (Fixed Effect)				التأثير العشوائي (Random Effect)			
المتغير التابع: نسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي				المتغير التابع: نسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي			
المتغير	المعامل	*t*	*Prob*	المتغير	المعامل	*t*	*Prob*
القاطع	2.162347	18.33644	0.0000	القاطع	2.115495	8.830876	0.0000
مؤشر الانفتاح	-0.006237	-5.523670	0.0000	مؤشر الانفتاح	-0.005781	-5.166124	0.0000
التأثير الثابت لكل دوله				التأثير العشوائي لكل دوله			
UAE	0.590496			UAE	0.577007		
BHR	1.004703			BHR	0.972584		
KWT	-0.402663			KWT	-0.394706		
OMN	0.474185			OMN	0.475201		
QAT	-0.395860			QAT	-0.385713		
SAU	-1.270861			SAU	-1.244373		
معامل التحديد (R^2)	0.854738			معامل التحديد (R^2)	0.137015		
معامل التحديد المعدل ($Adj\ R^2$)	0.849115			معامل التحديد المعدل ($Adj\ R^2$)	0.131621		
احصائية *F*	152.0058			احصائية *F*	25.40299		
القيمة الاحتمالية	0.000000			القيمة الاحتمالية	0.000001		

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير نتائج التحليل للنموذج الثالث الى وجود أثر عكسي لمؤشر الانفتاح التجاري على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي وهذا الاثر ذو دلالة من الناحية الاحصائية عند مستوى معنوية ٥%، كذلك تشير النتائج الى أن تأثير كل الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان ايجابي على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي، أما الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية فتأثير كل منها على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي عكسي، وهذا يعني أن المرأة في هذه الدول أقل مشاركة في القطاع الصناعي، ويلاحظ أن التأثير الخاص بهذه الدول مرتبط بمؤشر الانفتاح التجاري لكل منها.

جدول رقم (١٤): نتائج اختبار هاوزمان للنموذج الثالث

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary		Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random		9.098880	1	0.0026
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
OPENESS	-0.006237	-0.005781	0.000000	0.0026

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

تدل نتائج اختبار هاوزمان للنموذج الثالث الى ان احصائية مربع كاي تساوي (٩,٠٩٩) وقيمتها الاحتمالية تبلغ (٠,٠٠٣)، مما يعني رفض الفرضية العدمية للاختبار وبالتالي يكون نموذج التأثير الثابت هو الاكثر ملائمة.

- **النموذج الرابع**

باستخدام هذا النموذج سيتم تقدير أثر مؤشر الانفتاح التجاري على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي، ويصاغ هذا النموذج وفقاً للمعادلتي الانحدار التاليتين

نموذج التأثير الثابت

$$\mathbf{Log(emplinservice)}_{it} = \alpha_0 + \beta_1 \mathbf{Openess}_{it} + u_{it}$$

نموذج التأثير العشوائي

$$\mathbf{Log(emplinservice)}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \mathbf{Openess}_{it} + v_{it}$$

جدول رقم (١٥): نتائج تحليل النموذج الرابع

التأثير الثابت (Fixed Effect)				التأثير العشوائي (Random Effect)			
المتغير التابع: نسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي				المتغير التابع: نسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي			
المتغير	المعامل	*t*	*Prob*	المتغير	المعامل	*t*	*Prob*
القاطع	4.470599	510.5732	0.0000	القاطع	4.473837	266.4490	0.0000
مؤشر الانفتاح	0.000672	8.019698	0.0000	مؤشر الانفتاح	0.000641	7.724315	0.0000
التأثير الثابت لكل دوله				التأثير العشوائي لكل دوله			
UAE	-0.029696			UAE	-0.028830		
BHR	-0.066619			BHR	-0.064317		
KWT	0.036680			KWT	0.035974		
OMN	-0.040777			OMN	-0.040692		
QAT	0.036500			QAT	0.035640		
SAU	0.063913			SAU	0.062226		
معامل التحديد (R^2)	0.785119			معامل التحديد (R^2)	0.264634		
معامل التحديد المعدل ($Adj\ R^2$)	0.776801			معامل التحديد المعدل ($Adj\ R^2$)	0.260038		
احصائية *F*	94.38832			احصائية *F*	57.57868		
القيمة الاحتمالية	0.000000			القيمة الاحتمالية	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من خلال نتائج التحليل وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لمؤشر الانفتاح التجاري على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي، حيث ان ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري يؤدي الى زيادة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي، كما يتبين من خلال النتائج ان تأثير كل من الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان عكسي على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي مما يعني ان المرأة في هذه الدول أقل مشاركة في القطاع الخدمي، بينما كان التأثير الخاص بكل من الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية ايجابياً على نسبة مشاركة المرأة في القطاع الخدمي مما يدل على مشاركة أكبر للمرأة في القطاع الخدمي على مستوى هذه الدول، وتجدر الاشارة الى أن هذا التأثير عائد الى عوامل غير ملحوظة مرتبطة بمؤشر الانفتاح التجاري في كل منها.

جدول رقم (١٦): نتائج اختبار هاوزمان للنموذج الرابع

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary		Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random		6.797606	1	0.0091
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
OPENESS	0.000672	0.000641	0.000000	0.0091

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان قيمة كاي تربيع لاختبار هاوزمان تبلغ (٦,٧٩٨) وبقيمة احتمالية تساوي (٠,٠٠٩) وهي أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥) مما يعني رفض الفرضية العدمية لاختبار هاوزمان، وبالتالي يكون نموذج التأثير الثابت هو الملائم.

جدول رقم (١٧): ملخص لنماذج البحث

النموذج	المتغير المستقل	المتغير التابع	اتجاه العلاقة السببية	الدلالة الاحصائية	*النموذج الافضل	التفسير
الأول	مؤشر الانفتاح التجاري	معدل البطالة عند الاناث	عكسي	غير دال احصائياً	عشوائي	عوامل أخرى غير مرتبطة بمؤشر الانفتاح
الثاني	مؤشر الانفتاح التجاري	مشاركة المرأة في القطاع الزراعي	عكسي	دال احصائياً	عشوائي	عوامل أخرى غير مرتبطة بمؤشر الانفتاح
الثالث	مؤشر الانفتاح التجاري	مشاركة المرأة في القطاع الصناعي	عكسي	دال احصائياً	ثابت	عوامل مرتبطة بمؤشر الانفتاح
الرابع	مؤشر الانفتاح التجاري	مشاركة المرأة في القطاع الخدمي	ايجابي	دال احصائياً	ثابت	عوامل مرتبطة بمؤشر الانفتاح

*** اعتماداً على نتائج اختبار هاوزمان**

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج EVIEWS

المملكة العربية السعودية

يلاحظ أن التأثير الخاص بالمملكة العربية السعودية طردي على معدل البطالة عند الاناث خلال الفترة من ١٩٩١ الى ٢٠١٧ ويساوي (٠,٥٣) وهو يعني أن معدل البطالة عند الاناث أعلى بمعدل (٠,٥٣%) اذا اهملنا تأثير مؤشر الانفتاح التجاري، وبذلك تكون المملكة العربية في المركز قبل الأخير الذي تحتله سلطنة عمان بتأثير مقداره (١,٥١) ، وتجدر الاشارة الى أن هذا التأثير عشوائي وهو ناتج عن عوامل أخرى غير مرتبطة بمؤشر الانفتاح في المملكة العربية السعودية.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في القطاع الزراعي فقد وجد أن التأثير الخاص بالمملكة العربية السعودية عكسي ويساوي تقريباً (-٠,٢٥)، مما يعني أن المرأة في المملكة العربية السعودية أقل مشاركة في القطاع الزراعي بنسبة (٠,٢٥%) بافتراض ثبات مؤشر الانفتاح التجاري، كما أن هذا التأثير عشوائي وغير مرتبط بمؤشر الانفتاح في المملكة العربية السعودية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك في القطاع الصناعي كان التأثير الخاص بالمملكة العربية السعودية عكسياً ويساوي (-١,٢٧)، مما يعني أن المرأة أقل مشاركة في القطاع الصناعي مقارنة بباقي دول مجلس التعاون حيث حلت المملكة العربية السعودية في المركز الأخير، والجدير بالذكر هنا أن هذا التأثير ثابت وهو ناتج عن عوامل أخرى مرتبطة بمؤشر الانفتاح التجاري في المملكة العربية السعودية.

وأخيراً فيما يتعلق بمشاركة المرأة في القطاع الخدمي كان التأثير الخاص بالمملكة العربية السعودية ايجابياً ويساوي (٠,٠٦٢)، الامر الذي يعني أن المرأة في المملكة العربية السعودية أكثر مشاركة في القطاع الخدمي بنسبة (٠,٠٦٢%) مقارنة بباقي دول مجلس التعاون، وقد جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الأول في هذا المجال، ويذكر هنا أن هذا التأثير ثابت ومرتبط بمؤشر الانفتاح التجاري للمملكة العربية السعودية.

المراجع:

[1] Aguirre. DeAnne, Leila Hoteit. Christine Rupp & Karim Sabbagh, Empowering the Third Billion. Women and the World of Work in 2012, Booz and Company,(2012).

[2] Assaf. Ahmad Aref, Evaluating the Impact of Trade Openness on Women's Job Opportunities: An Analysis for Middle East Countries, Global Journal of Economics and Business, 4(1)(218),99– 10, https://doi.org/10.12816/0048157

[3] AlAzzawi. S, Trade Liberalization, Industry Concentration and Female Workers: The Case of Egypt. IZA Journal of Labor Policy,3(1)(2014), 20, https://doi.org/10.1186/2193-9004-3-20

[4] Arndt. C, Robinson. S & Tarp. F, Trade Reform and Gender in Mozambique, Nordic Journal of Political Economy 32(1)(2006),73–89

[5] Badal. Sangeeta Bharadwaj, The Business Benefits of Gender Diversity. Business Journal. Gallup Poll. January 20,(2014).

[6] Baltagi. B, Econometric Analysis of Panel Data, Third Edition, 2005, John Willy & Sons, United Kingdom.

[7] Banerjee. P & Veeramani. C, Trade Liberalization and Women's Employment Intensity: Analysis of India's Manufacturing Industries, Indira Gandhi Institute of Development Research Working Paper(2015-018), Available at: http://www.igidr.ac.in/pdf/publication/WP-2015-018.pdf (accessed on 11 December 2016).

[8] Black. SE & Brainerd. E, Importing Equality? The Impact of Globalization on Gender Discrimination, Industrial and Labor Relations Review 57(4)(2004)540–59, https://doi.org/10.3386/w9110

[9] Cockburn. J, Decaluwe .B, Fofana .I & Robichaud V, Trade, Growth, and Gender in Developing Countries: A Comparison of Ghana, Honduras, Senegal, and Uganda. In Gender Aspects of the Trade and Poverty Nexus: A Macro-Micro Approach, edited by Bussolo M, and De Hoyos RE. Washington, DC: Palgrave MacMillan and the World Bank, (2009)

[10] Cuberes. David & Marc. Teignier, Aggregate Effects of Gender Gaps in the Labor Market: A Quantitative Estimate. Clark University and University of Barcelona(2015), https://doi.org/10.1086/683847

[11] KUCERA. David, RONCOLATO. Leanne, Trade liberalization, employment and inequality in India and South Africa, International Labour Review, 150(1-2)(2011), 1-40, https://doi.org/10.1111/j.1564-913x.2011.00103.x

[12] Ergun. U & Gosku. A, Applied Econometrics with EVIEWS Applications, International Burch University, (2013), Bosnia and Herzegovina .

[13] Fontana. M, The Gender Effect of Trade Liberalization in Developing Countries: A Review of the Literature. Department of Economics, University of Sussex Discussion Paper No. 101, (2003).

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

[14] Gujarati. D & Porter. D, Basic Econometrics, Fifth Edition, (2009), McGraw Hill, United States.

[15] Haouas. I, Yagoubi. M & Heshmati. A, The Impacts of Trade Liberalization on Employment and Wages in Tunisian Industries. IZA Discussion Paper No. 688, (2003) Institute for the Study of Labor, Bonn.

[16] Horton. S, Kanbur. R & Mazumdar. D, Labor Markets in an Era of Adjustment: Evidence from 12 Developing Countries. International Labor Review 130(1991), 531–58.

[17] International Labour Office (ILO), 2016b. Women at Work: Trends,(2016) (Geneva).

[18] International Labour Office (ILO), 2017a. World Employment and Social Outlook: Trends for women 2017 (Geneva).

[19] Lee. E, Trade Liberalization and Employment, DESA Working Paper No.5 (New York: UN/DESA), (2005), https://doi.org/10.18356/b9794079-en

[20] Lulit. M & Claude. B, L'impact de la liberalisation commerciale sur le travail des femmes. Une analyse comparative entre l'Afrique du Sud et l'Ethiopie a l'aide d'une approche en Equilibre General Calculable. Panoeconomicus 55(1)(2008),69–88.

[21] Nicita. A. Who Benefits from Export-led Growth? Evidence from Madagascar's Textile and Apparel Industry. Journal of African Economies 17(3)(2008),465–89, https://doi.org/10.1093/jae/ejm030

[22] Oostendorp. RH, Globalization and the Gender Wage Gap, World Bank Economic Review 23(1) (2009),141–61, https://doi.org/10.1596/1813-9450-3256

[23] Pesaran. H, Time Series and Panel Data Econometrics, First Edition, (2015), Oxford University Press, United Kingdom.

[24] Tejani. S & Milberg. W, Global Defeminisation? Industrial Upgrading, Occupational Segmentation and Manufacturing Employment in Middle Income Countries. SCEPA Working Paper 1010-1, (2010) Schwartz Centre for Economic Policy Analysis, The New School, New York.

[25] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2010).Virtual Institute Teaching Material on Trade and Poverty. UNCTAD, New York and Geneva.

[26] Wamboye. E & Seguino. S, Economic structure, trade openness, and gendered employment in sub-Saharan Africa, (2012), Processed.

[27] Wooldridge. J, Introductory Econometrics, Fifth Edition,(2013), Cengage Learning, United States.

[28] World Bank Database ,World Development Indicators,2018https://data.worldbank.org/products/wdi

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 2, 2018, p.153 – p.174
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

Evaluation the Impact of Trade Openness on the Competitiveness of Saudi Women in the Labor Market under the Kingdom Vision of 2030 (A comparative Study with the Gulf Countries)[6]

Prof. Ahmad Aref Assaf

Faculty of Business Admiration- University of Tabuk- KSA
a.assaf@ut.edu.sa

Abstract: Over the past three decades, many developing countries have undertaken economic reforms including trade liberalization policies, and there has been increasing interest in the gender impact of these reforms. As with any other economic policy, trade policies are likely to have gender disparities because of the access and control of women and men to different resources and their different roles in both the market economy and the family. This study aims to contribute to the existing literature by studying the relationship between the increasing openness to international trade (resulting from trade liberalization) and the change in the employment opportunities of women in the Saudi market under the vision of the Kingdom (2030) compared to the rest of the Gulf countries. What are the effects of increased trade openness on various economic sectors in Saudi Arabia and the rest of the GCC? To study the relationship between economic variables, the researcher used the statistical program (Eviews).

The results of the analysis showed that the effect of Saudi Arabia's trade openness on the female unemployment rate was positive during the period from 1991 to 2017. It is noteworthy that this effect is random and is due to factors other than the index of openness in Saudi Arabia. With regard to the participation of women in the agricultural and industrial sectors, the effect of Saudi Arabia was found to be reversed. This means that women in Saudi Arabia are less involved in the agricultural and industrial sector. This effect is random and is not linked to the index of openness in Saudi Arabia. With regard to the participation of women in the service sector, the impact on Saudi Arabia was positive, which means that women in Saudi Arabia are more involved in the service sector compared to the rest of the GCC countries. The Kingdom of Saudi Arabia came first in this field, This effect is consistent with Saudi Arabia's trade openness index.

Keywords: Trade openness, Women, Labor market, Saudi Arabia, Gulf Countries.

References:

[1] Aguirre. DeAnne, Leila Hoteit. Christine Rupp & Karim Sabbagh, Empowering the Third Billion. Women and the World of Work in 2012, Booz and Company,(2012).

[2] Assaf. Ahmad Aref, Evaluating the Impact of Trade Openness on Women's Job Opportunities: An Analysis for Middle East Countries, Global Journal of Economics and Business, 4(1)(218),99– 10, https://doi.org/10.12816/0048157

[3] AlAzzawi. S, Trade Liberalization, Industry Concentration and Female Workers: The Case of Egypt. IZA Journal of Labor Policy,3(1)(2014), 20, https://doi.org/10.1186/2193-9004-3-20

[6] The author would like to acknowledge financial support for this work from the Deanship of Scientific Research (DSR), University of Tabuk, Saudi Arabia, under grant No. (S-0118-1439).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[4] Arndt. C, Robinson. S & Tarp. F, Trade Reform and Gender in Mozambique, Nordic Journal of Political Economy 32(1)(2006),73–89

[5] Badal. Sangeeta Bharadwaj, The Business Benefits of Gender Diversity. Business Journal. Gallup Poll. January 20,(2014).

[6] Baltagi. B, Econometric Analysis of Panel Data, Third Edition, 2005, John Willy & Sons, United Kingdom.

[7] Banerjee. P & Veeramani. C, Trade Liberalization and Women's Employment Intensity: Analysis of India's Manufacturing Industries, Indira Gandhi Institute of Development Research Working Paper(2015-018), Available at: http://www.igidr.ac.in/pdf/publication/WP-2015-018.pdf (accessed on 11 December 2016).

[8] Black. SE & Brainerd. E, Importing Equality? The Impact of Globalization on Gender Discrimination, Industrial and Labor Relations Review 57(4)(2004)540–59, https://doi.org/10.3386/w9110

[9] Cockburn. J, Decaluwe .B, Fofana .I & Robichaud V, Trade, Growth, and Gender in Developing Countries: A Comparison of Ghana, Honduras, Senegal, and Uganda. In Gender Aspects of the Trade and Poverty Nexus: A Macro-Micro Approach, edited by Bussolo M, and De Hoyos RE. Washington, DC: Palgrave MacMillan and the World Bank, (2009)

[10] Cuberes. David & Marc. Teignier, Aggregate Effects of Gender Gaps in the Labor Market: A Quantitative Estimate. Clark University and University of Barcelona(2015), https://doi.org/10.1086/683847

[11] KUCERA. David, RONCOLATO. Leanne, Trade liberalization, employment and inequality in India and South Africa, International Labour Review, 150(1-2)(2011), 1-40, https://doi.org/10.1111/j.1564-913x.2011.00103.x

[12] Ergun. U & Gosku. A, Applied Econometrics with EVIEWS Applications, International Burch University, (2013), Bosnia and Herzegovina .

[13] Fontana. M, The Gender Effect of Trade Liberalization in Developing Countries: A Review of the Literature. Department of Economics, University of Sussex Discussion Paper No. 101, (2003).

[14] Gujarati. D & Porter. D, Basic Econometrics, Fifth Edition, (2009), McGraw Hill, United States.

[15] Haouas. I, Yagoubi. M & Heshmati. A, The Impacts of Trade Liberalization on Employment and Wages in Tunisian Industries. IZA Discussion Paper No. 688, (2003) Institute for the Study of Labor, Bonn.

[16] Horton. S, Kanbur. R & Mazumdar. D, Labor Markets in an Era of Adjustment: Evidence from 12 Developing Countries. International Labor Review 130(1991), 531–58.

[17] International Labour Office (ILO), 2016b. Women at Work: Trends,(2016) (Geneva).

[18] International Labour Office (ILO), 2017a. World Employment and Social Outlook: Trends for women 2017 (Geneva).

[19] Lee. E, Trade Liberalization and Employment, DESA Working Paper No.5 (New York: UN/DESA), (2005), https://doi.org/10.18356/b9794079-en

[20] Lulit. M & Claude. B, L'impact de la liberalisation commerciale sur le travail des femmes. Une analyse comparative entre l'Afrique du Sud et l'Ethiopie a l'aide d'une approche en Equilibre General Calculable. Panoeconomicus 55(1)(2008),69–88.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[21] Nicita. A. Who Benefits from Export-led Growth? Evidence from Madagascar's Textile and Apparel Industry. Journal of African Economies 17(3)(2008),465–89, https://doi.org/10.1093/jae/ejm030

[22] Oostendorp. RH, Globalization and the Gender Wage Gap, World Bank Economic Review 23(1) (2009),141–61, https://doi.org/10.1596/1813-9450-3256

[23] Pesaran. H, Time Series and Panel Data Econometrics, First Edition, (2015), Oxford University Press, United Kingdom.

[24] Tejani. S & Milberg. W, Global Defeminisation? Industrial Upgrading, Occupational Segmentation and Manufacturing Employment in Middle Income Countries. SCEPA Working Paper 1010-1, (2010) Schwartz Centre for Economic Policy Analysis, The New School, New York.

[25] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2010).Virtual Institute Teaching Material on Trade and Poverty. UNCTAD, New York and Geneva.

[26] Wamboye. E & Seguino. S, Economic structure, trade openness, and gendered employment in sub-Saharan Africa, (2012), Processed.

[27] Wooldridge. J, Introductory Econometrics, Fifth Edition,(2013), Cengage Learning, United States.

[28] World Bank Database ,World Development Indicators,2018https://data.worldbank.org/products/wdi

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com